



وزارة المالية

الإدارة العامة للموازنة العامة

ملخص موازنة 2021

تقديم

تقوم وزارة المالية بدور أساسي في رسم السياسة المالية للحكومة الفلسطينية والإشراف على تنفيذها بما يضمن المساهمة الفعالة في تحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتحقيق التناسق بين أدواتها لتشكيل منظومة للاستقرار الاقتصادي ونموه، بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة رفعاً لمستوى المعيشة في كافة المجالات، وتدعياً لقوة الاقتصاد القومي وتوطيده في وجه التحديات الكبيرة التي تواجهه على الصعيدين المحلي والخارجي، كما وتعمل على تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال الإيرادات المحلية المتحققة من الضرائب وإدارة الإيرادات من مصادر التمويل الخارجية وقيامها بالأعمال والمسؤوليات المناطة بها من خلال خطة عمل داعمة لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، ضمن نهج شفاف يسعى للوصول إلى التنمية المستدامة.

موازنة عام 2021

1

تعتبر الموازنة العامة للعام 2021 موازنة عادية حُدِّد من خلالها أسقف ومعالم الإنفاق، بما يعكس التوجهات العامة للحكومة الفلسطينية الواردة في أجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، وخاصة تطلعات مراكز المسؤولية، مع الأخذ بعين الاعتبار المرونة والقابلية للتنفيذ وفقاً للتدفقات النقدية وأولويات الحكومة، كذلك المرونة في إجراء أي تعديل في ضوء أي تطورات سياسية داخلية أو خارجية مرتبطة بالوضع الفلسطيني.

2

تضمن موازنة 2021 توحيد الجهود في الأنشطة المتشابهة بمختلف القطاعات، وهذا يؤسس لواحدة من أهم أدوات الإصلاح الاقتصادي لتنفيذ رؤية الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشامل، بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز الصمود ومحاربة الفقر كخطوة هامة على طريق الانفكاك عن الاحتلال، كما تساهم في ضبط الأداء المالي ورفع كفاءة الإنفاق العام لضمان الاستغلال الأمثل للموارد بما يساعد في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

3

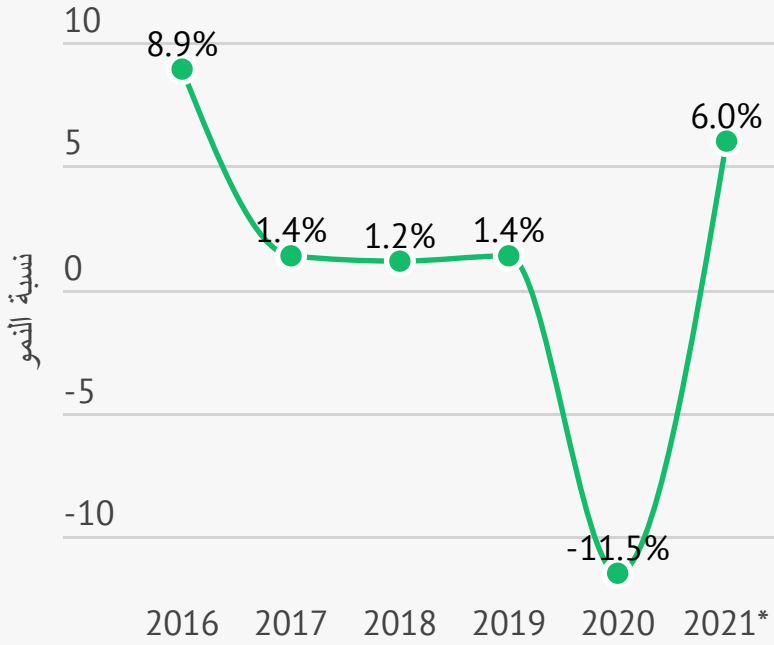
الموازنة الحالية ليست مجرد خطة مالية لعرض الإيرادات والنفقات بل أصبحت لها أهمية سياسية متزايدة، تتخذ الحكومة من خلالها برنامجها السياسي، وبالتالي يمكننا اعتبار أنّ الموازنة العامة إحدى الأدوات السياسية التي تؤثر على المال العام من حيث التصرف فيه وتنظيم أولويات صرفه.

4

في هذا الإصدار من تقرير الموازنة العامة الفلسطينية سنستعرض تحليلنا ورؤيتنا لكيفية إدارة النفقات والإيرادات، والتي تأثرت بما استدعاه تفشي الوباء من استجابة شاملة تضمنت إجراءات احتواء الفيروس التي اتخذتها الحكومة كإجراءات الإغلاق الشاملة والصارمة.

توقعات الاقتصاد الكلي

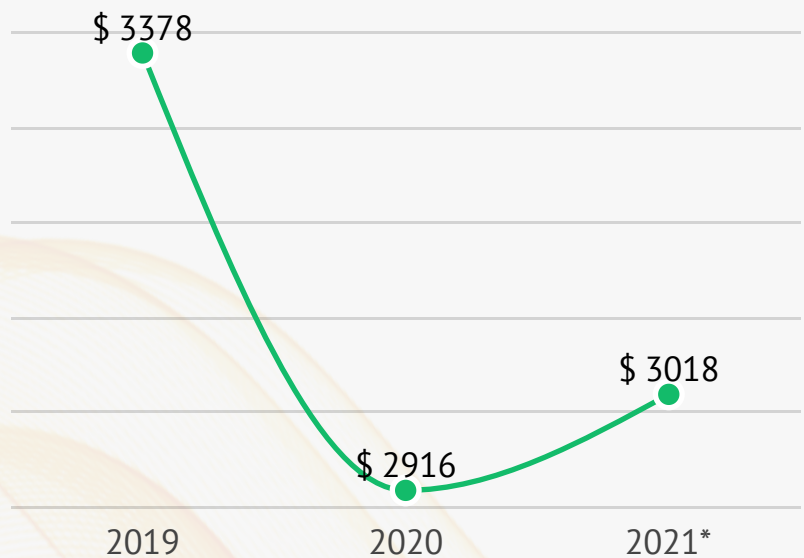
الناتج المحلي الإجمالي



يتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو 6% في عام 2021، أي ما يقارب 14.8 مليار دولار مقارنة بـ 14 مليار دولار في عام 2020، حيث شهد العام الماضي تراجعاً حاداً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11.5% متأثراً بجائحة كورونا.

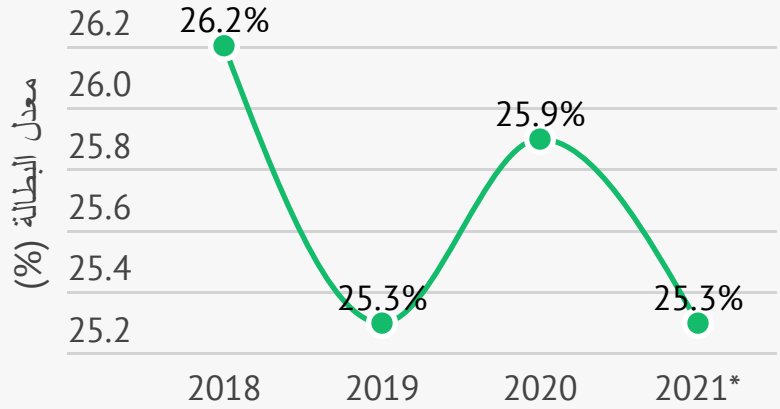
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يتوقع أن يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى حوالي 3,018 دولار في عام 2021، بعد أن كان 2,916 دولار في عام 2020

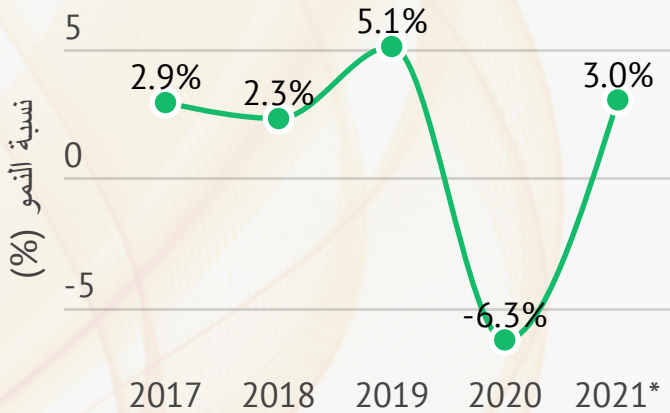


البطالة

تبقى مستويات البطالة
مرتفعة رغم توقع
انخفاضها من 25.9%
إلى 25.3%.

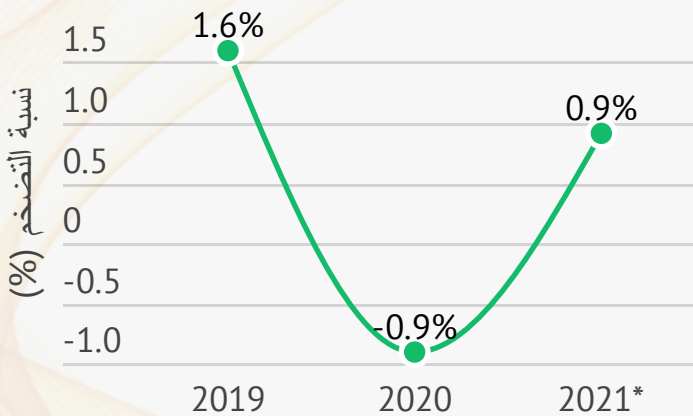


الإنفاق الاستهلاكي النهائي



من المتوقع تعافي الإنفاق
الاستهلاكي النهائي بنسبة
تتراوح بين 3% إلى
5%.

التضخم



من المتوقع أن يكون هناك
ارتفاع في الأسعار بنسبة
0.9% في عام 2021.

ملخص المؤشرات الاقتصادية

للفترة 2019-2021

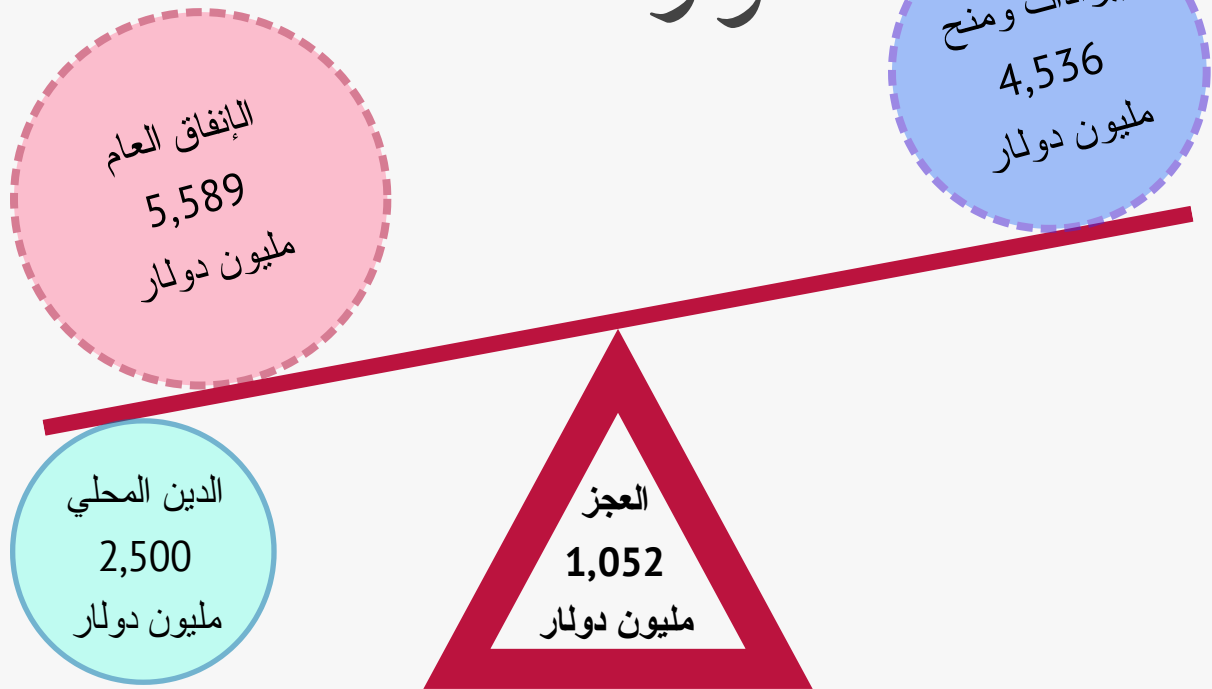
المؤشر	2019	2020	*2021
النمو الحقيقي	%1.4	%-11.5	%6.0
الناتج المحلي الإجمالي GDP (بالمليار دولار)	15.8	14.0	14.8
نصيب الفرد من GDP (بالدولار)	3,378	2,916	3,018
التضخم	%1.6	%-0.9	%0.9
البطالة	%25.3	%25.9	%25.3
نمو الاستهلاك النهائي	%5.1	%-6.3	%3.0

* بيانات متوقعة

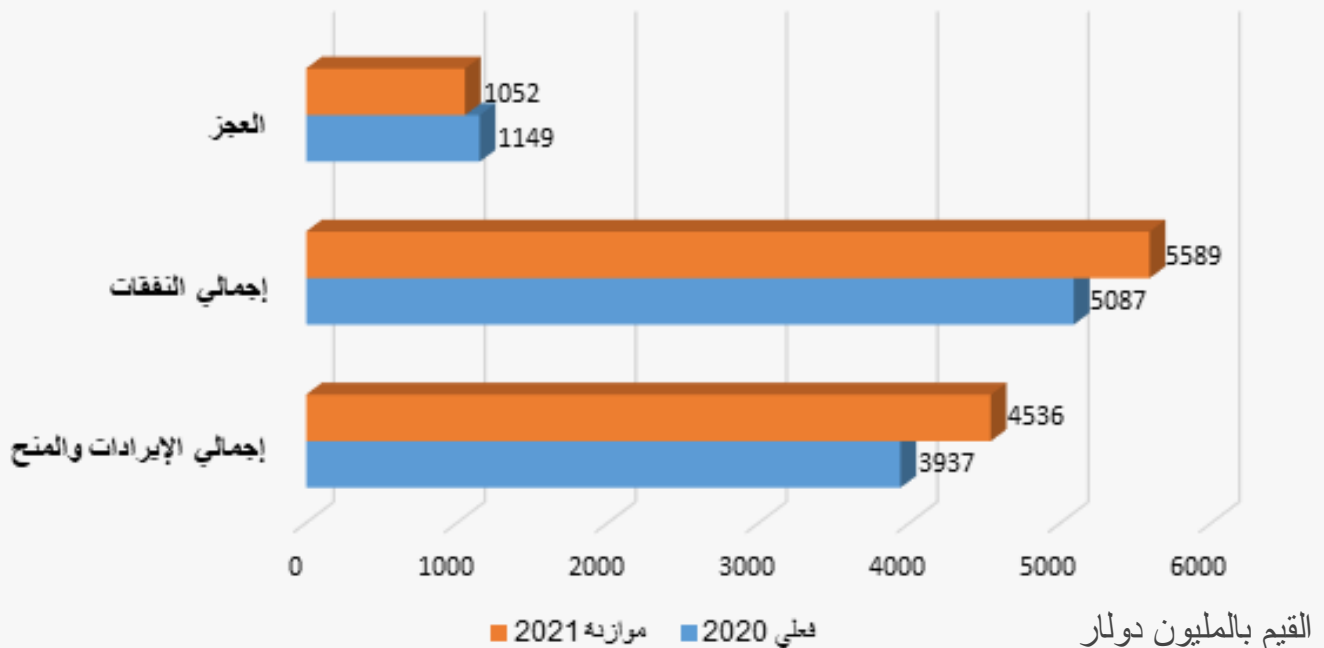
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020

ملخص الموازنة العامة 2021

موازنة 2021



موازنة 2021 والإنفاق الفعلي 2020



بلغ إجمالي صافي الإيرادات المتوقعة لعام 2021 حوالي 3.9 مليار دولار بزيادة 12.5% عن العام السابق.



كما بلغ إجمالي النفقات المتوقعة 5.6 مليار دولار للعام 2021 بزيادة قدرها 9.9% عن مجمل الإنفاق في العام 2020 والبالغ 5.1 مليار دولار.



كما بلغت الموازنة التطويرية 683 مليون دولار للعام 2021 بزيادة قدرها 146% عن الإنفاق على المشاريع التطويرية في العام 2020 والبالغ 278 مليون دولار.



فيما بلغ إجمالي دعم الموازنة ومنح المشاريع التطويرية المتوقع ما يقارب 657 مليون دولار.



وعليه يبلغ العجز المتوقع حوالي 1,052 مليون دولار وبما نسبته 6.4% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بـ 7.5% خلال العام السابق.



توقعات الإيرادات للسنة المالية 2021



يتوقع أن يصل إجمالي الإيرادات العامة والمنح إلى 4.54 مليار دولار في 2021

الإيرادات المتوقعة لعام 2021 حوالي 3.9 مليار دولار وتشكل ما نسبته 24% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وما نسبته 19% من إجمالي الدخل القومي (GNI).

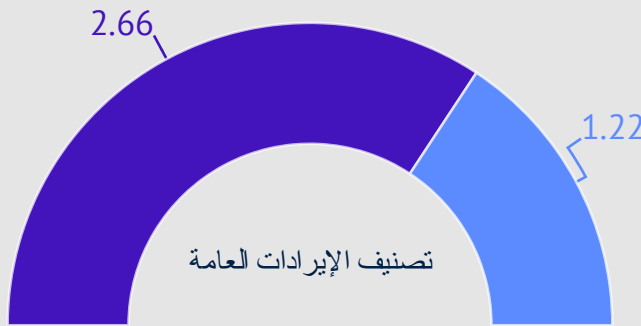


تشكل إيرادات المقاصة حوالي 69% من إجمالي الإيرادات مقابل 31% للإيرادات المحلية.

من المتوقع أن ترتفع نسبة تغطية
الإنفاق من الإيرادات الذاتية لتصل
إلى 70% مقارنة بـ 68% العام
السابق.



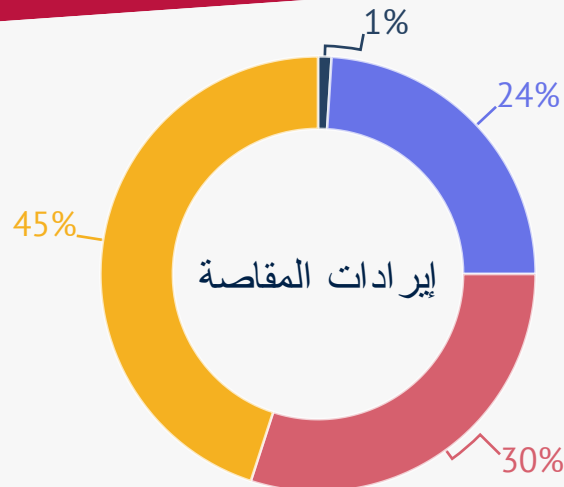
من المتوقع نمو إيرادات المقاصة بنسبة
12.9% لتشكّل ما يقارب 16.2% من الناتج
المحلي الإجمالي، وذلك بعد تخفيف إجراءات
الإغلاق وتعافي التجارة الخارجية وعودة
الاستهلاك إلى مستوياته ما قبل الجائحة.

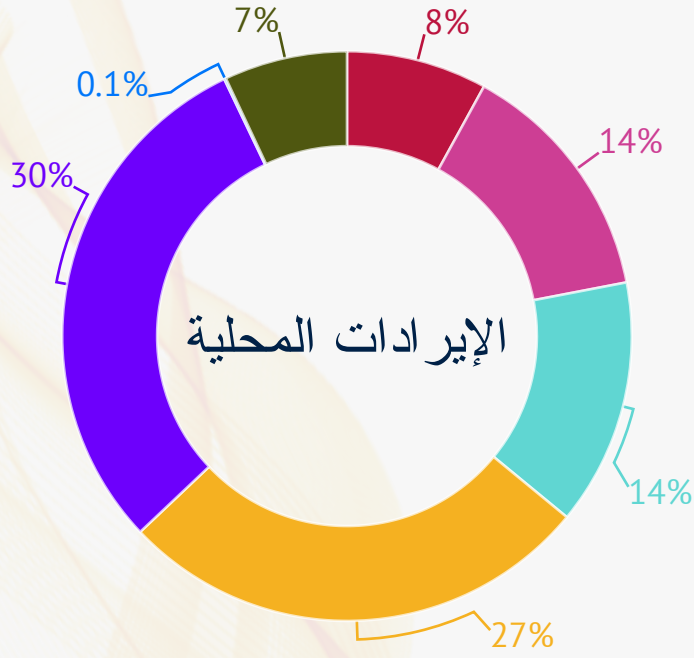


● إيرادات المقاصة ● صافي الإيرادات

من المتوقع أن تبلغ إيرادات
المقاصة 2.66 مليار دولار، في حين من المتوقع أن يبلغ صافي
الإيرادات المحلية بلغ 1.22 مليار دولار.

- ضريبة الدخل
- ضريبة القيمة المضافة
- مكوس البترول بلو
- جمارك





- مكوس
- جمارك
- ضريبة دخل
- إيرادات غير ضريبية
- ضريبة قيمة مضافة
- ضريبة أملك
- تحصيلات مخصصة

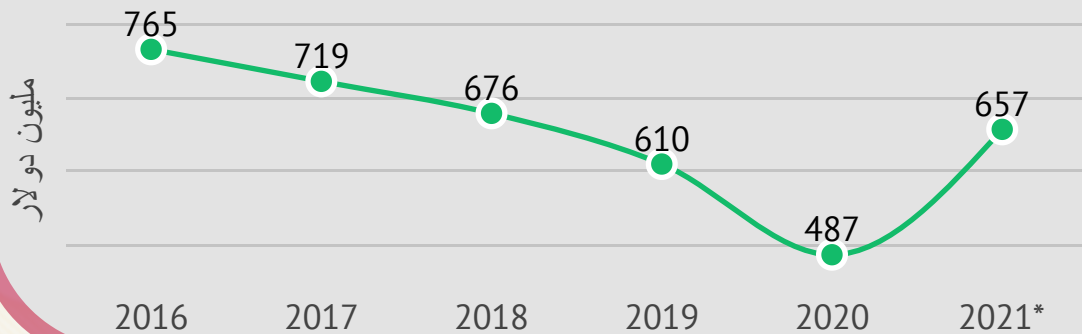
من المتوقع نمو الإيرادات المحلية بنسبة 9.8% لتشكل حوالي 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2021.

70% من الإيرادات المحلية هي إيرادات ضريبية.

المنح



من المتوقع أن يبلغ إجمالي المنح 657 مليون دولار، أي ما نسبته حوالي 4% إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي و12% من إجمالي الإنفاق العام للسنة المالية 2021، مقابل 3% من الناتج المحلي الإجمالي و10% من إجمالي الإنفاق للعام 2020.

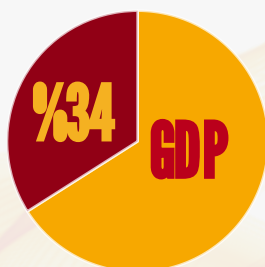


الإنفاق العام للسنة المالية 2021

من الأهداف الرئيسية لموازنة عام 2021، إعادة إحياء الحياة الاقتصادية في ظل الآثار الاقتصادية الحادة التي خلفتها الأزمات خلال العامين الماضيين، وانسجاماً مع الأولويات والسياسات الوطنية، نسعى لزيادة الإنفاق نحو التنمية والاستثمار.



يقدر الإنفاق العام للسنة المالية 2021 بنحو 5.6 مليار دولار أمريكي، بنمو نسبته 9.9% مقارنة بالعام السابق.

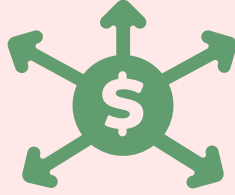


من المتوقع أن تبلغ نسبة النفقات من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 34%.

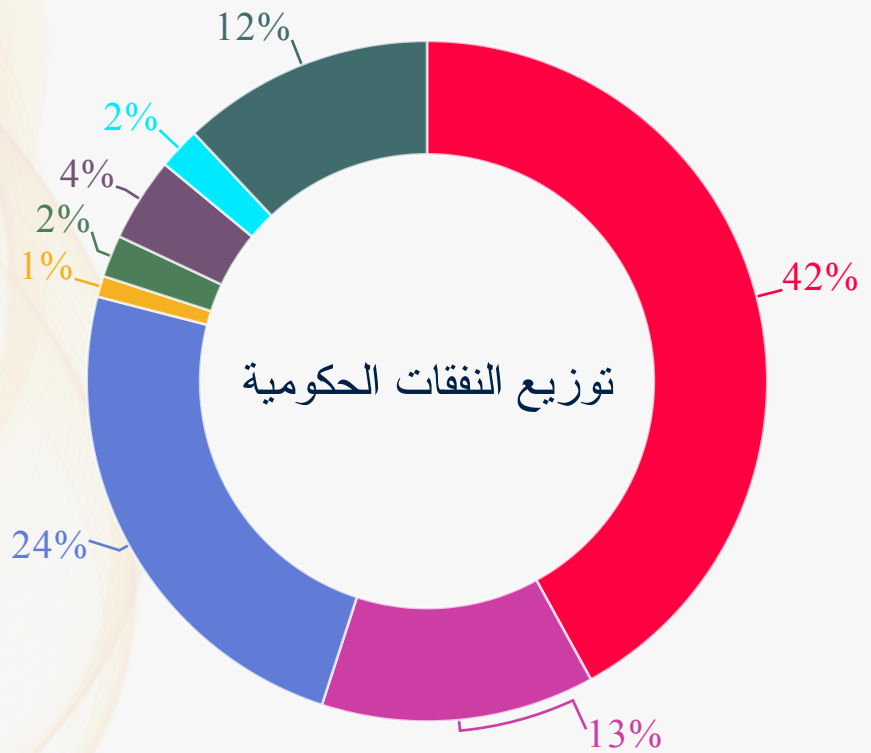
87.8% من الإنفاق هي نفقات

جارية مقابل 12.2% للإنفاق

التطويري



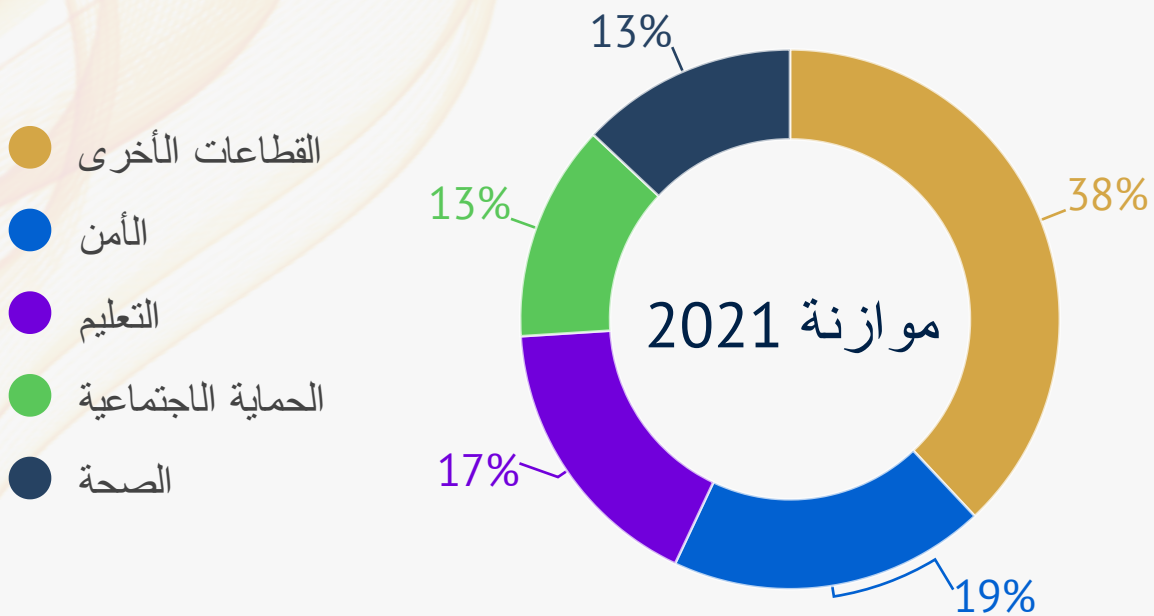
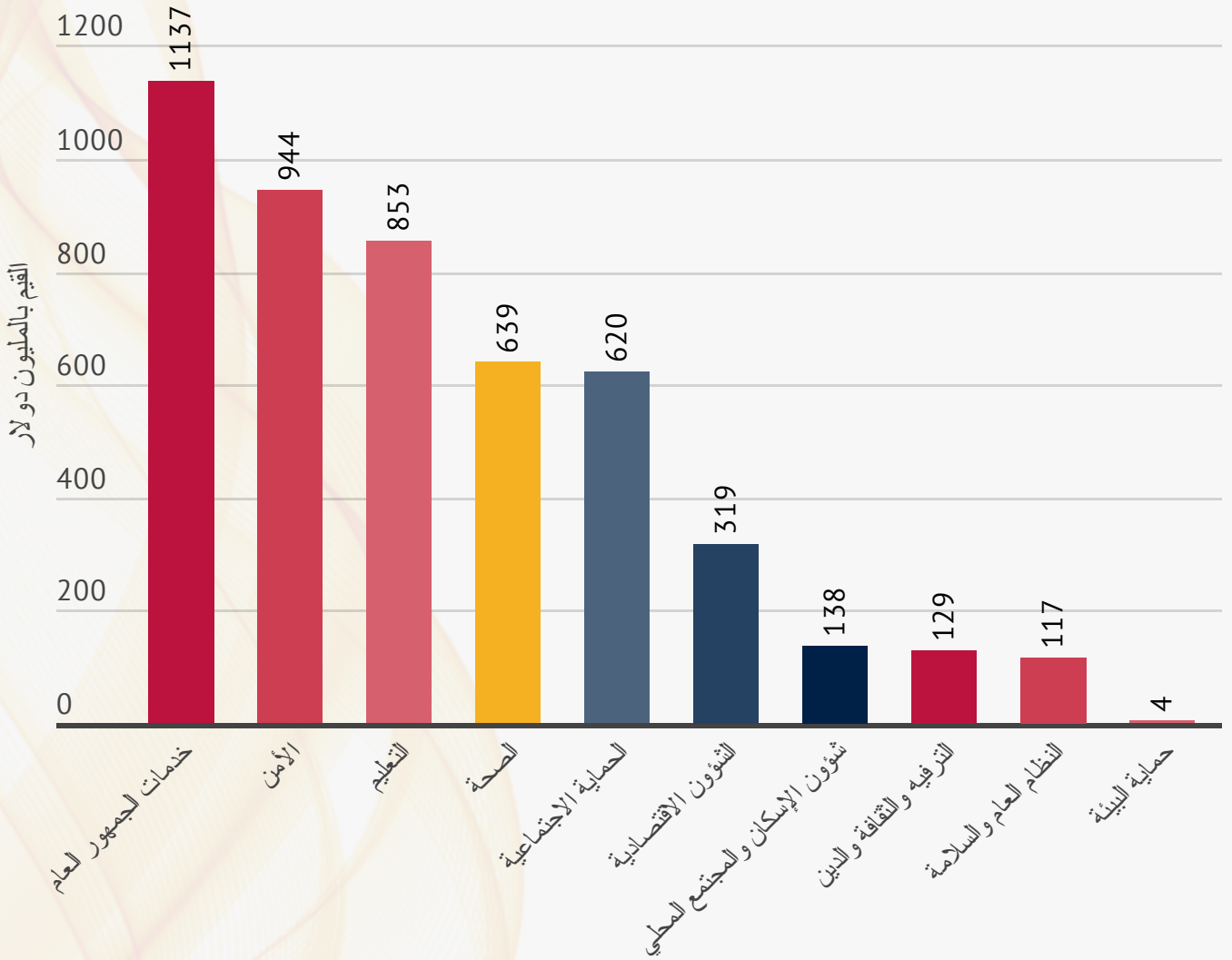
- تعويضات العاملين
- استخدام سلع وخدمات
- النفقات التحويلية
- النفقات الرأسمالية
- فوائد
- صافي القراض
- دفعات مخصصة
- النفقات التطويرية



تركيز الإنفاق الحكومي بشكل ثابت وموجه نحو قطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والأمن، ويشكل حجم الإنفاق على هذه القطاعات ما نسبته 62% من إجمالي الإنفاق العام.



الإنفاق حسب القطاع



قطاع الصحة



بلغت قيمة تعويضات العاملين نسبة 34% من إجمالي الموازنة.

01



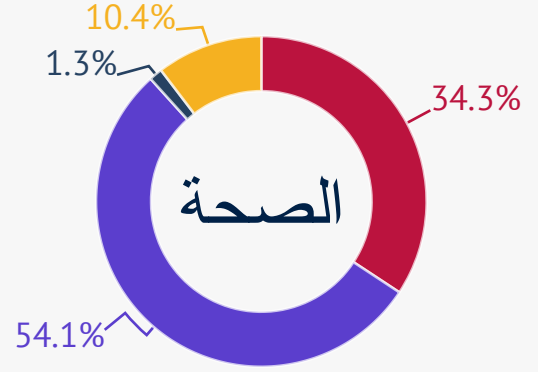
أكثر من نصف موازنة الصحة للنفقات التشغيلية وتكلفة شراء الخدمات الطبية.

02



خُصّص ما يقارب 232 مليون شيكل أي حوالي 10.4% من موازنة الصحة للنفقات التطويرية.

03



● النفقات التشغيلية ● تعويضات العاملين
● النفقات الرأسمالية ● النفقات التطويرية

أهم المشاريع التطويرية

تطوير البنية التحتية للمستشفيات الحكومية والمراكز الصحية

مشروع المستشفى الفنزويلي هوغو تشافيز

توسعة وإعادة تأهيل العيادات في مستشفى رفيديا

مشروع مستشفى الشهيد سعد صايل

تولي الحكومة الفلسطينية القطاع الصحي اهتماماً خاصاً، ذلك من خلال:

- تطوير البنية التحتية للمؤسسات الصحية الحكومية.
- استقطاب كوادر النادرة للعمل في المؤسسات الحكومية.
- توطين الخدمات الصحية قدر الإمكان، الأمر الذي من شأنه أن يخفض فاتورة التحويلات الطبية.

قطاع التعليم



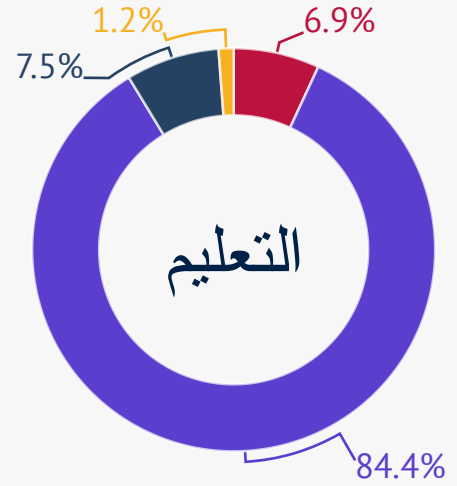
01 قُدرت تعويضات العاملين في قطاع التعليم بحوالي 84% من إجمالي موازنة قطاع التعليم.



02 فيما قُدرت النفقات التشغيلية بـ 7.4% من موازنة قطاع التعليم.



03 أما بالنسبة للموازنة التطويرية لقطاع التعليم ستكون حصتها حوالي 7% من إجمالي موازنة التعليم.



● النفقات التطويرية ● تعويضات العاملين
● النفقات التشغيلية ● النفقات التحويلية

أهم المشاريع التطويرية

تحسين البنية التحتية
للمدارس عن طريق بناء
غرف صفية جديدة وصيانة
الغرف القائمة

ومشروع دعم مدارس القدس
الشريف ومناطق (ج)، ودعم
مناطق الأغوار

إنشاء جامعة نابلس التقنية
للتعليم المهني والتقني وتحسين
البنية التحتية لجامعة القدس
المفتوحة وجامعة فلسطين
التقنية - الخضوري

دعم البحوث المتعلقة
بفيروس كورونا وتعزيز
قدرات الباحثين في
مؤسسات التعليم العالي

ارتفع حجم الإنفاق المخصص من الموازنة العامة لقطاع التعليم بنحو 6.5% في عام 2021، لتصل مخصصات قطاع التعليم إلى 851 مليون دولار؛ وذلك لتنفيذ لخطة الحكومة لدعم التعليم والتدريب المهني والتقني استجابةً لاحتياجات سوق العمل، إضافةً لزيادة متطلبات الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية استجابةً لجائحة كورونا.

قطاع الاقتصاد



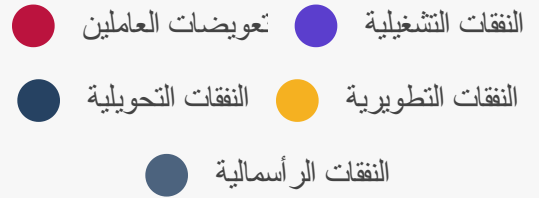
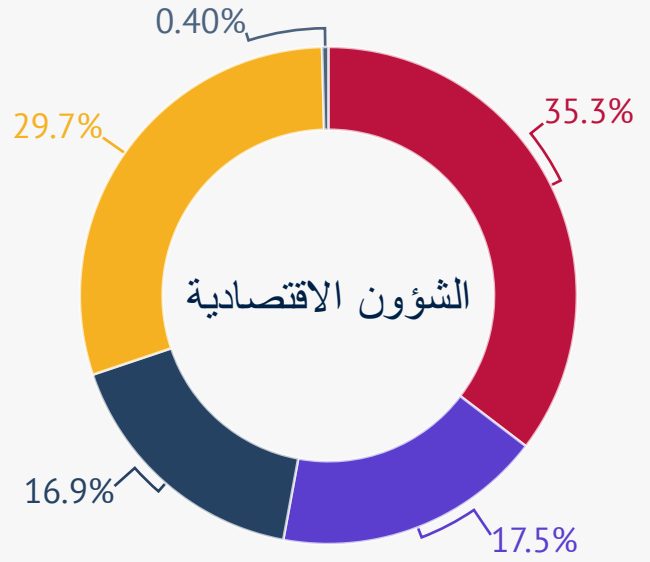
01 قُدِّرَت تعويضات العاملين في قطاع الاقتصاد بما يقارب 35% من إجمالي موازنة القطاع



02 وقُدِّرَت النفقات التشغيلية بحوالي 17.5% من موازنة الاقتصاد



03 بالنسبة للموازنة التطويرية لقطاع الاقتصاد ستكون حصتها حوالي 30% من إجمالي موازنة القطاع.



أهم المشاريع التطويرية

تطوير العناقيد الصناعية وتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تشجيع الاستثمار وتنمية الصادرات وفتح أسواق جديدة

تنظيم السوق الداخلي وحماية المستهلك ومكافحة منتجات المستوطنات

تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية وزيادة حصتها في السوق المحلي

إنشاء بنك الاستقلال

ارتفع حجم الإنفاق المخصص من الموازنة العامة لقطاع الاقتصاد بنحو 26% في عام 2021 عن 2020، فقد ارتفع الإنفاق المقرر لقطاع الاقتصاد لعام 2021 ليصل لحوالي 322.4 مليون دولار.

قطاع الزراعة



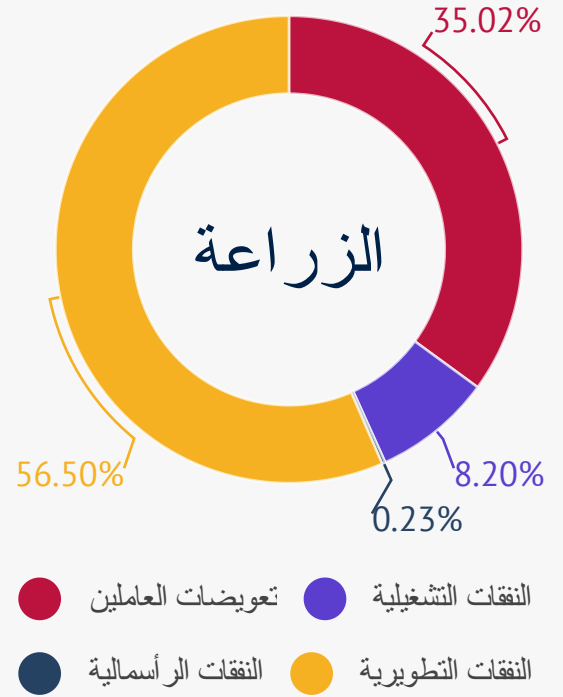
01 قُدرت تعويضات العاملين في قطاع الزراعة ما يقارب 35% من إجمالي موازنة القطاع.



02 قُدرت النفقات التشغيلية بـ 8.2% من موازنة الزراعة



03 أما بالنسبة للموازنة التطويرية لقطاع الزراعة ستكون حصتها حوالي 56% من إجمالي موازنة الزراعة.



تعكس الأهمية المتزايدة بقطاع الزراعة خطة وأجندة السياسات الوطنية للحكومة الفلسطينية، إذ ارتفع حجم الإنفاق المخصص من الموازنة العامة لقطاع الزراعة بنحو 115% في عام 2021، لتصل مخصصات قطاع الزراعة إلى حوالي 65.6 مليون دولار.

أما بالنسبة للموازنة التطويرية فقد بلغت حوالي 37 مليون دولار؛ ويأتي معظمها لدعم مشاريع العناقيد الزراعية.

**يُندرج قطاع الزراعة ضمن قطاع الشؤون الاقتصادية وتم إرازه لأهميته

أهم المشاريع
التطويرية

مشاريع العناقيد
الزراعية

مشروع تخضير
فلسطين

تعويضات صندوق درء
المخاطر والتأمينات
الزراعية ونظام التأمين
الزراعي

مشاريع لدعم المناطق
المهمشة والمتضررة من
الجدار والاستيطان

قطاع الحماية الاجتماعية



قدّرت النفقات التحويلية في قطاع الحماية الاجتماعية بما يقارب 90% من إجمالي موازنة القطاع.

01



قدّرت تعويضات العاملين في قطاع الحماية الاجتماعية بما يقارب 4.9% من إجمالي موازنة القطاع.

02



أما بالنسبة للموازنة التطويرية لقطاع الحماية الاجتماعية ستكون حصتها حوالي 3.7% من إجمالي موازنة القطاع.

03

ارتفع حجم الإنفاق المخصص لقطاع الحماية الاجتماعية بنسبة 4% ليصل إلى حوالي 620 مليون دولار لعام 2021.

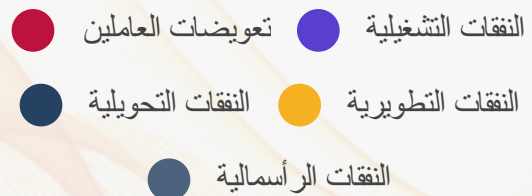
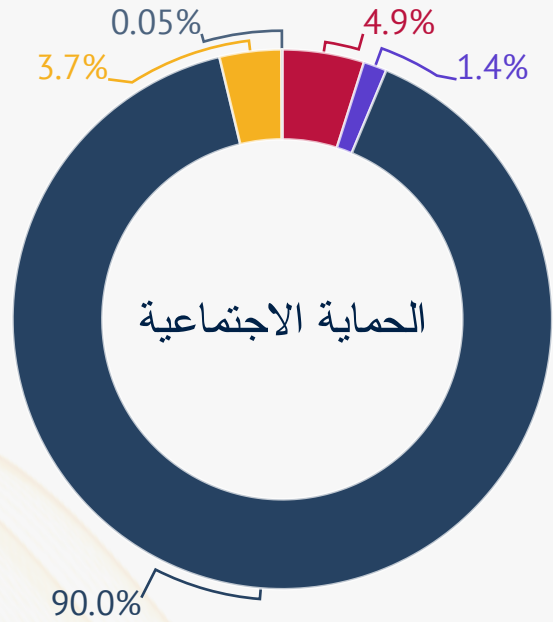
أهم المشاريع
التطويرية

بناء مجمع خدمات
اجتماعية في
محافظة قلقيلية

مشاريع لتمكين
ودعم المرأة

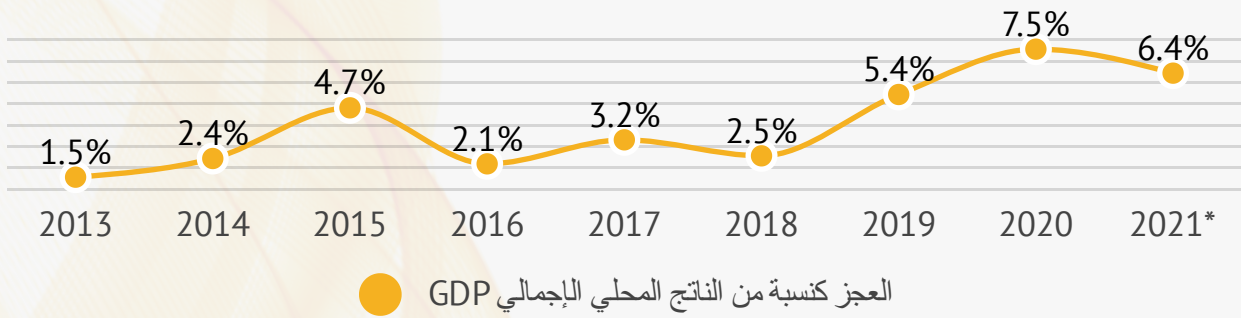
إنشاء مديرية للتنمية
الاجتماعية في
محافظة الخليل

الصندوق الاماراتي لتأهيل
الشخص ذوي الاعاقة في
فلسطين

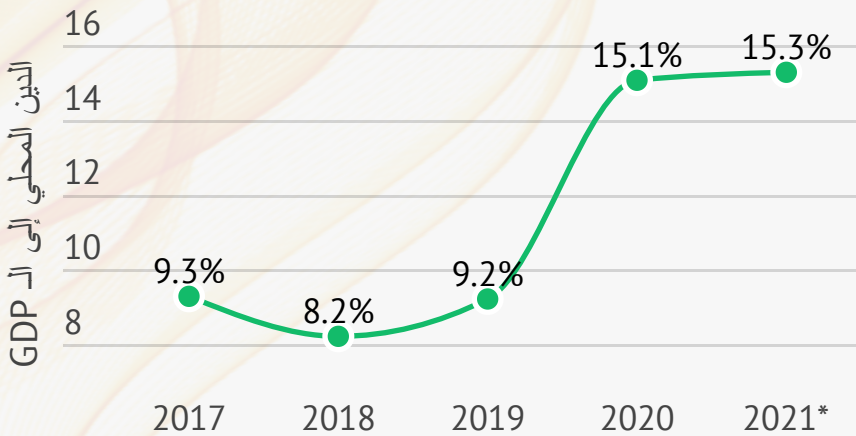


العجز

يتوقع أن يبلغ عجز الموازنة قبل المنح في عام 2021 حوالي 1.7 مليار دولار بما نسبته 10.4% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يتوقع أن يكون العجز بعد المنح حوالي المليار دولار أي ما نسبته 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بـ 7.5% للعام الماضي.



الدين المحلي



من المتوقع أن يصل الدين المحلي إلى 2.5 مليار دولار بما نسبته 15.3% من GDP.

سياسة تجاوز العجز



إنّ مهمتنا في رسم سياسات مالية لسد الفجوة التمويلية تواجهها العراقيل، فالظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطنون نتيجة ممارسات الاحتلال تمنعنا من اللجوء إلى الخيارات التقليدية التي من شأنها أن ترفع العبء الضريبي على المواطنين. أيضاً، فإنّ غياب عملة وطنية ومحدودية أدوات السياسة النقدية تحدّ من إمكانية تمويل العجز عبر الاقتراض لذلك سنركّز جهودنا لتقليص العجز في ثلاثة محاور هامة:

أولاً

الإصلاحات الهيكلية إدارياً ومالياً والعمل على تطبيق الخطة الاستراتيجية للإيرادات الضريبية للفترة 2021-2025.

ثالثاً

متابعة الجهود بشكل حثيث لتصويب الملفات المالية العالقة مع الجانب الاسرائيلي والمنبثقة من بروتوكول باريس.

ثانياً

ترشيد الإنفاق العام في أمور هامة كصافي الإقراض والتحويلات الطبية والتكاليف الأخرى.

الدروس والعبر

التحكم الإسرائيلي بإيرادات المقاصة يجعل الاقتصاد الفلسطيني رهينة لقرارات الاحتلال والممارسات التعسفية.



غياب عملة وطنية وأدوات السوق التقليدية ساهم في زيادة حدة الأزمة المالية ومحدودية خيارات العمل المتاحة.



التنسيق المشترك بين الحكومة الفلسطينية وسلطة النقد والقطاع المصرفي من شأنه أن يلعب دوراً هاماً في تخفيف الأزمات الاقتصادية



تركيز السياسات الحكومية على القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) يعزز من قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الاقتصادية من خلال خفض معدلات البطالة وزيادة الاعتماد على المنتج المحلي.



للتواصل وطلب المعلومات

السيد طارق مصطفى / الإدارة العامة للموازنة العامة
البريد الإلكتروني: mtareq@pmof.ps